



التاريخ: 2019/05/05

الرقم: 2019/85

السادة / هيئة الأوراق المالية - المحترمين
 دائرة الإفصاح
 تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي

التزاما بتعليمات الإفصاح المعمول بها، نرفق لكم نسخة عن محضري اجتماع الهيئة العامة العادي وغير العادي
 لشركتنا اللذان تم عقدهما بتاريخ 2019/04/24.

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مساعدة المسؤول التنفيذي للإدارة
 بالعمارة باكبير

بورصة عمان	
الطابق ١٠٠٠ شارع الملكة علياء	
عمان	
٠٥ أيار ٢٠١٩	
٢٧٥٣	الرقم التسلسلي
٣١٥٨	رقم المسند
الملا	الجهة المختصة

- نسخة: الملف
- نسخة: مركز إيداع الأوراق المالية
- نسخة: بورصة عمان



بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي
المنعقد بتاريخ 2019/04/24

تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة تطوير العقارات م.ع.م. في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2019/04/24 في فندق أياس - شارع المدينة المنورة - عمان.

وحضره السيد/ اكثم الرواشدة مندوبا عن عطوفة مراقب عام الشركات والسيد/ إبراهيم حمودة مندوبا عن مدقق حسابات الشركة السادة / المهنيون العرب.

كما وحضره من أعضاء مجلس الإدارة كل من:

1. الدكتور / أسامة رستم ماضي رئيس مجلس الإدارة.
2. المهندس / عمر محمد علي بدير نائب رئيس مجلس إدارة - ممثل شركة الإنشاءات الفنية العربية.
3. السيد / نائل محمد الزعبي عضو مجلس إدارة - ممثل شركة الوجه العقاري الاستثماري.
4. السيد / وليد صالح زكي عضو مجلس إدارة - ممثل شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية.
5. معالي السيد / سالم احمد الخزاعلة عضو مجلس إدارة.
6. الدكتور / عز الدين عزت كتحدا عضو مجلس إدارة.
7. السيد / عمار وائل السجدي عضو مجلس إدارة.

ترأس الجلسة الدكتور / أسامة رستم ماضي - رئيس مجلس الإدارة، حيث أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الاجتماع قد تمت الدعوة إليه بصورة قانونية ويحضره النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة (7) أعضاء من أصل (9) كما يحضره (22) مساهما من أصل (2,450) مساهما يحملون أسهما بالأصالة عددها (35,907,345) سهم وأسهما بالوكالة عددها (6,552,524) سهم أي ما مجموعه (42,459,869) سهم يمثلون ما نسبته (85.56%) من رأس مال الشركة والبالغ (49,625,545) دينار / سهم. وبالرجوع إلى إرساليات البريد والدعوات المرسله بالبريد العادي للمساهمين والإعلان في الصحف اليومية وإشعار الإعلان المرني والسموع فقد اتبعت الشركة واتفقت مع أحكام قانون الشركات وعليه، يكون الاجتماع قانونيا وكل ما يصدر عنه من قرارات قانونية وملزمة لجميع المساهمين اللذين حضورا واللذين لم يحضروا.

ومن ثم طلب من الرئيس تعيين مراقبين وكتبا للجلسة حيث قام الرئيس بالترحيب بمندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات والسادة الحضور ومن ثم قام بتعيين السيد / احمد طاهر كتبا للجلسة والسيد / رياض نمر بيطار و طارق زيد بكبير مراقبين للجلسة في حال استدعت الحاجة إلى جمع الأصوات وفرزها.

ويوشر بجدول الأعمال على النحو التالي:

بند (1): تلاوة وقائم اجتماع الهيئة العامة العادي السابق وإقراره:

حيث اقترح بعض المساهمين الحضور الاكتفاء بقراءة قرارات اجتماع الهيئة العامة السابق ووافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح، وقام السيد / طارق بكبير بقراءة القرارات المتخذة في اجتماع الهيئة العامة العادي السابق الذي عقد بتاريخ 2018/04/24. وقررت الهيئة العامة ما يلي:



قرار (1):

المصادقة بالإجماع على محضر اجتماع الهيئة العلمية العادي السابق الذي تم عقده بتاريخ 2018/04/24.

اقترح الرئيس دمج البندين (2 و 4) ومناقشتها بعد البلد الثالث وهو سماع ومناقشة تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في 2018/12/31 حيث وافقت الهيئة العامة على هذا الاقتراح.
بند (3): تقرير مدققى حسابات الشركة عن البيانات المالية الموحدة لعام 2018:

طلب الرئيس من مندوب مدقق الحسابات قراءة تقريرهم حيث قام السيد / ابراهيم حمودة مندوب مدقق الحسابات السادة / المهنيون العرب بقراءة تقرير مدقق الحسابات عن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 2018/12/31.

بند (2): تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2018 وخطتها المستقبلية لعام 2019:
بند (4): الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر كما في 2018/12/31:

قام الرئيس بفتح باب النقاش حول تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 2018/12/31. حيث أن الهيئة العامة وجدت عدم ضرورة قراءة تقرير مجلس الإدارة لاطلاعهم عليه من خلال التقرير السنوي المرسل إليهم مع دعوة الاجتماع، وكان النقاش كما يلي:

المساهم السيد/ احمد محمد أبو شعر يملك (2,930) سهم: نلاحظ أن في بند الشركات التابعة والشركات الزميلة في الميزانية مبالغ كبيرة ممكن توضيح هذا البند وما هي الفائدة من وجود هذا الاستثمار. واستفسر بخصوص موجودات الشركة الكبيرة ولكن وضعها سيء حيث أن الخسائر أيضا كبيرة حيث بلغت ما يقارب 20 مليون دينار يعني انه منذ زمن لم يتم توزيع أرباح على المساهمين، لذا اقترح بيع أراضي وتوزيع أرباح على المساهمين.

الرئيس: بالنسبة للملاحظة الأولى المتعلقة بالشركات التابعة والشركات الحليفة فإن هذه الشركات تدار من نفس إدارة الشركة ونفس موظفيها، والهدف هو تسهيل العمليات بالشركة وتقسيم مشاريعها، حيث يتم تسجيل قطعة ارض باسم شركة وبالتالي ممكن أن يتم إدخال شركاء على هذه الشركة وتطوير الأرض وتطوير الشركة أو في حال كان الخيار هو بيع الأرض فيتم ذلك من خلال نقل ملكية الشركة كأسهم دون دفع رسوم نقل ملكية الأرض مما يوفر على الشركة رسوم التنازل لدى دائرة الأراضي. وهذا الشيء ايجابي ويوفر مصاريف وأعباء على الشركة.

بالنسبة للملاحظة الثانية المتعلقة بالخسائر وان وضع الشركة سيء فالجميع يتذكر وضع الشركة قبل مجلس الإدارة الحالي، حيث أن الشركة وصلت إلى مرحلة التصفية وعقدت هيئة عامة غير عادية لهذا الغرض، وان سعر السهم وصل إلى 13 قرش ولم يكن عليه تداول. عندما تولينا مسؤولية الشركة كانت مديونيتها عالية جدا فقد تجاوزت المديونية بفترات سابقة خمسين مليون دينار و الآن المديونية لا تتجاوز 3.5 مليون دينار. وان هذه الخسائر هي خسائر دفترية وليس حقيقية وان موجودات الشركة الآن تغطي رأسمال الشركة وأكثر، وان هذه الخسائر متراكمة من عمليات سابقة كتملك 70 % من شركة الشرق العربي العقارية من خلال شركة العلا وما نتج عنها علاوة إصدار وشهرة، عولجت هذه الفروقات أول مرة عن طريق تخفيض رأس المال من 91.5 مليون إلى 49 مليون تقريبا ولكن لم تعالج بشكل كامل وما زال جزء من هذه الأثار موجود، وبالنظر إلى موجودات الشركة تجد أن الشركة وضعها صحي وان موجوداتها جيدة ولترجمة هذه الأرقام على الميزانية نحتاج إلى نشاط السوق العقاري لنتمكن من تسيل هذه العقارات وتحقيق أرباح، ولكن تسيل هذه العقارات بأسعار اقل من القيمة الحقيقية للعقار يلحق الضرر بالشركة وبالمساهمين، وفكرة بيع أراضي وتوزيع أرباح على المساهمين هذه الفكرة غير صحيحة، فالهدف هو تعظيم موجودات الشركة وبالتالي يعكس ذلك بشكل ايجابي على سعر السهم، ولكن الواقع للأسف غير ذلك فان أسعار الأسهم بسوق عمان المالي لا تعكس القيمة الحقيقية للشركات والسبب في ذلك يعود للركود الاقتصادي والى نقص السيولة وهذا الشيء واضح للجميع .



المساهم الدكتور/ احمد العباينة يملك (1,000) سهم نلاحظ أنه من خلال الاستثمار بالسهم أن هناك استثمارات باسم خارج الأردن يرجى توضيح ما هي هذه الاستثمارات .

الرئيس : بالنسبة للاستثمارات باسم خارج الأردن فإن الشركة تملك استثمار خارج الأردن يتمثل باسم في شركة قطر الأولى وذلك نتيجة الشراكة مع شركة جلوبال عندما استحوذت على الحصة الأكبر من أسهم الشركة وتولت إدارتها، هذه الفترة التي وصلت فيها مديونية الشركة إلى حوالي 57 مليون دينار وتم الاستثمار خارج الأردن بشكل كبير منه الاستثمار باسم شركة تابعة لشركة جلوبال وهي شركة قطر الأولى وهي شركة تأسست في الكويت وهي شركة مساهمة عامة ومن المفترض أن تدرج أسهمها في سوق الكويت المالي شرط أن تحقق الشركة أرباح لمدة ثلاث سنوات متتالية لكي تدرج بسوق الكويت المالي، شركة جلوبال تتحكم بإدارة الشركة وهي تربح سنتين تخسر في السنة الثالثة ونحن مستثمرين فيها منذ أكثر من 13 سنة ولم تدرج في السوق المالي، والشركة وضعها جيد ومشاريعها بقطر مشاريع واعدة وجيدة ولكن إمكانية التخلص من الأسهم ليس سهل كونها غير مدرجة في سوق الكويت المالي وبالتالي لا بد من بيعها خارج السوق وهذا يكون بعرض سعر أقل من قيمتها وهذا ما حصل فعلا فقد عرضت شركة جلوبال شراء هذه الأسهم ولكن بسعر يقارب ثلث قيمة الأسهم الحقيقية ونحن رفضنا هذا العرض واحتفظنا بهذه الأسهم لحين تحقيق ربح للشركة، وهذه الإجابة وتعكس الواقع الذي نحن تصرفنا على أساسه .

المساهم السيد/ احمد محمد أبو شعر يملك (2,930) سهم. ذكرتم خلال حديثكم أن هدفكم هو تعظيم موجودات الشركة فكيف سيستفيد المساهم إذا لم يتم توزيع أرباح ؟

الرئيس : عندما تم تأسيس الشركة عام 1996 كان رأسمالها 4 مليون تم رفع رأسمال الشركة إلى 10 مليون جزئياً باستعمال أرباح الشركة ثم تم رفع رأسمال الشركة إلى 50 مليون وتم وقتها توزيع 70% أسهم مجانية فهذه السياسة ناجحة والمساهم الذي ساهم في الشركة من البداية حقق أرباح هامة، ولكن فترة التعثر التي حدثت للشركة كما ذكرت سابقاً هي فترة دخول شركة جلوبال إلى الشركة حيث وصلت الشركة إلى مرحلة التصفية ولولا لطف الله عز وجل ومن ثم تدخلنا في اللحظة الأخيرة لإيقاف هذا النزيف لكانت النتائج وخيمة ، يؤسفني هذا الكلام ولكن هذا هو الواقع ، الآن استثمارك أصبح مجدي وينمو إضافة إلى أننا والحمد لله أوصلنا الشركة إلى بر الأمان حيث زال خطر تصفية الشركة وسنستمر بالعمل وبذل الجهد لتحقيق أرباح وتوزيعها على المساهمين بشكل مرضي وهذا بحاجة إلى وقت وخاصة بالوضع الحالي للاستثمار العقاري والسيولة الموجودة في السوق فهي غير مشجعة ونحن حاولنا القيام بمشروع مول وأخذنا موافقة أمانة عمان الكبرى وأدخلنا معنا شريك استراتيجي بقيمة 10 مليون والأرض بقيمة 10 مليون والمشروع بحاجة إلى مبلغ من 40 إلى 50 مليون دينار ، فخشوفنا من إعادة الشركة إلى حالة الاقتراض وخاصة بهذا الوضع وفضلنا التريث والانتظار لحين حدوث شيء من الاستقرار الاقتصادي وبالتالي ستحقق نهضة حقيقة للشركة وسوف تنعكس على المساهمين.

استفسر مندوب مراقب عام الشركات فيما إذا كان لدى المساهمين أية استفسارات، وحيث لم يكن هنالك أية استفسارات طلب التصويت على البنود (2، 3، 4) المطروحة للنقاش حيث قررت الهيئة العامة ما يلي:

قرار (2):

صادقت الهيئة العامة بالإجماع على :

بند (2): تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام 2018 وخطتها المستقبلية لعام 2019.

بند (3): تقرير مدققي حسابات الشركة عن البيانات المالية الموحدة لعام 2018.

بند (4): الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر كما في 2018/12/31.



بند (5): انتخاب مدقق حسابات الشركة للسنة المالية 2019 وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدتها:

تم ترشيح السادة / المهنيون العرب كمدقق لحسابات الشركة عن العام 2019، ولما لم يكن هنالك أي ترشيحات أخرى، قررت الهيئة ما يلي:
قرار (3):

الموافقة بالإجماع على انتخاب السيد / إبراهيم حمودة إجازة رقم (606) من مكتب السادة / المهنيون العرب مدققا لحسابات الشركة للسنة المالية 2019 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.

بند (6): إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2018/12/31:

قرار (4):

الموافقة بالإجماع على إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المنتهية بتاريخ 2018/12/31 وفقا لأحكام القانون.

بند (7): انتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

تم ترشيح السادة التالية أسمائهم لعضوية مجلس الإدارة:-

1. الدكتور/ أسامة رستم عزيز ماضي.
2. السادة/ شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية م.ع.م.
3. السادة/ شركة النقطة الخامسة للاستثمارات المتخصصة.
4. السادة/ شركة الوجه العقاري الاستثماري.
5. السادة/ الشركة الاستثمارية المنبثقة للاستشارات.
6. السادة/ شركة الإنشاءات الفنية العربية.
7. السادة/ شركة انتاركتيكا للتجارة العامة.
8. المهندس/ عمار وائل عزت السجدي.
9. الدكتور/ عز الدين عزت مصطفى كتحدا.

إسامة

قرار (5):

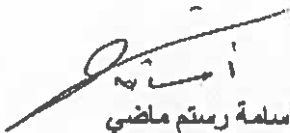
الموافقة بالإجماع على انتخاب مجلس إدارة للشركة مكون من كل من السادة التالية أسماؤهم:

1. الدكتور/ أسامة رستم عزيز ماضي.
2. السادة/ شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية م.ع.م.
3. السادة/ شركة النقطة الخامسة للاستثمارات المتخصصة.
4. السادة/ شركة الوجه العقاري الاستثماري.
5. السادة/ الشركة الاستثمارية المنبثقة للاستشارات.
6. السادة/ شركة الإتصالات الفنية العربية.
7. السادة/ شركة انتاركتيكا للتجارة العامة.
8. المهندس/ عمار والنل عزت السجدي.
9. الدكتور/ عز الدين عزت مصطفى كتحدا.

بند (8) أية أمور أخرى تقترحها الهيئة:

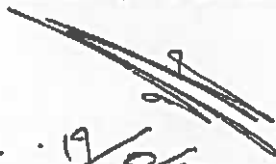
استفسر مندوب مراقب الشركات عن رغبة أي من أعضاء الهيئة في طرح أي موضوع على هذا البند علما بأن هذا الطرح يتطلب موافقة ما لا يقل عن (10%) من الأسهم الممثلة في الاجتماع لإقراره. ولما لم يكن هنالك أية مواضيع، أعلن مندوب مراقب عام الشركات اختتام الاجتماع في تمام الساعة 13:45.

قام الرئيس بشكر مندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات وجميع الحضور وأعلن انتهاء الاجتماع.


د.أسامة رستم ماضي
رئيس الجلسة

اكثم الرواشدة
مندوب مراقب عام الشركات


أحمد ناصر
كاتب الجلسة


١٩/٥/٢٠١٩



بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي
المنعقد بتاريخ 2019/04/24

تم عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة تطوير العقارات في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2019/04/24 في فندق (أياس - Ayass) الكائن في شارع المدينة المنورة.

وحضره السيد / اكثم الرواشدة مندوبا عن عطفة مراقب عام الشركات والسيد / إبراهيم حمودة مندوبا عن مدقق حسابات الشركة السادة / المهنيون العرب.

كما وحضره من أعضاء مجلس الإدارة كل من:

1. الدكتور / أسامة رستم ماضي رئيس مجلس الإدارة.
2. المهندس / عمر محمد علي بدير نائب رئيس مجلس إدارة - ممثل شركة الإنشاءات الفنية العربية.
3. السيد / نايل محمد الزعبي عضو مجلس إدارة - ممثل شركة الوجه العقاري الاستثماري.
4. السيد / وليد صالح زكي عضو مجلس إدارة - ممثل شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية.
5. معالي السيد / سالم احمد الخزاعلة عضو مجلس إدارة.
6. الدكتور / عز الدين عزت كتخدا عضو مجلس إدارة.
7. السيد / عمار وائل السجدي عضو مجلس إدارة.

ترأس الجلسة الدكتور / أسامة رستم ماضي - رئيس مجلس الإدارة، حيث أعلن مندوب مراقب عام الشركات أن الاجتماع قد تمت الدعوة إليه بصورة قانونية ويحضره النصاب القانوني من أعضاء مجلس الإدارة (7) أعضاء من أصل (9) كما يحضره (22) مساهما من أصل (2,450) مساهما يحملون أسهما بالأصالة عددها (35,907,345) سهم وأسهما بالوكالة عددها (6,552,524) سهما أي ما مجموعه (42,459,869) سهما يمثلون ما نسبته (85.56%) من رأس مال الشركة البالغ (49,625,545) دينار/ سهم. وبالرجوع إلى إرساليات البريد والدعوات المرسله بالبريد العادي للمساهمين والإعلان في الصحف اليومية وإشعار الإعلان المرني والمسموع فقد اتبعت الشركة واتفقت مع أحكام قانون الشركات وعليه، يكون الاجتماع قانونيا وكل ما يصدر عنه من قرارات قانونية وملزمة لجميع المساهمين اللذين حضورا واللذين لم يحضروا.

ومن ثم طلب من الرئيس تعيين مراقبين وكتبا للجلسة حيث قام الرئيس بالترحيب بمندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات والسادة الحضور ومن ثم قام بتعيين السيد/ احمد ناصر كاتبا للجلسة والسيد / رياض نمر بيطار و طارق زيد باكير مراقبين للجلسة في حال استدعت الحاجة إلى جمع الأصوات وفرزها.

ويؤشر بجدول الأعمال على النحو التالي:

البند (1): تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من 9 أعضاء إلى 7 أعضاء:

قامت الهيئة العامة بمناقشة هذا البند حيث تم النقاش كما يلي :

- قام السيد معن السحيمات يمثل أسهم عددها (22.6) مليون سهم ، بمدخلة بين من خلالها أن الظروف القائمة بحاجة إلى هذا العدد من الأعضاء وأنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما أثرى المجلس وبالذات مع وجود هذه الخبرة من مهندسين وإداريين في مجلس الإدارة، نحن الآن بهذه الظروف أحوج ما نكون لهم وخاصة أن كادر الموظفين للشركة بالحد الأدنى، إضافة إلى تعليمات الحكومة التي تتطلب أعضاء مستقلين.
- تقدم المساهم الدكتور/ احمد العبابنه يملك (1,000) سهم، بمدخلة استفسر من خلالها عن أسباب ومبررات تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة ، فأجابته الرئيس أن تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة له إيجابيات منها تخفيض الكلفة ولكن له سلبيات منها تغيب بعض الأعضاء قد يؤثر على النصاب وإن عدد أعضاء مجلس الإدارة ليس بالعدد الكبير فهو ليس كباقي الشركات 13 عضو وإن تخفيض العدد من 9 أعضاء إلى 7 ليس بالفرق الكبير فتسعة أعضاء يصلح وسبعة أعضاء يصلح، لذلك اقترح مجلس الإدارة الموضوع على الهيئة العامة لاتخاذ القرار بخصوصه.

أ. س. م.
ع. م. م.



- تقدم السيد/ مازن القديمات يمثل أسهم عددها (5,000) سهم، بمداخلة أكد فيها ضرورة إبقاء العدد كما هو لأسباب أهمها أن تعليمات الحوكمة تقتضي كثرة اللجان التي يتم تشكيلها من المجلس كما وتحتاج إلى خبرات وهذا يقتضي إبقاء العدد على تسعة أعضاء. وقررت الهيئة العامة غير العادية ما يلي:

قرار (1):

- عدم الموافقة بالأغلبية على تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من 9 أعضاء إلى 7 أعضاء.
- البند (2): تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (18-أ) من النظام الأساسي للشركة بحيث يصبح النص بعد التعديل: " يتولى إدارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء يتم اختيارهم بطريق الانتخاب لمدة أربع سنوات وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية والنظام الأساسي للشركة".

قرار (2):

- عدم الموافقة على تعديل المادة (5) من عقد التأسيس والمادة (18-أ) من النظام الأساسي للشركة.

البند (3): إضافة غايات جديدة لغايات الشركة الواردة في المادة رقم (4) في عقد التأسيس والمادة رقم (3) من النظام الأساسي، وكما يلي:

- أ. شراء الأراضي السكنية والتجارية والصناعية والزراعية بقصد تطويرها زراعياً وتملك الأراضي بكافة أنواعها وتطويرها وفرزها بقصد البيع بما في ذلك الأراضي الزراعية.
- ب. شراء الأراضي الزراعية بقصد تطويرها زراعياً وتملك الأراضي بكافة أنواعها وتطويرها وفرزها بقصد البيع بما في ذلك الأراضي الزراعية.
- ت. تطوير واستغلال الأراضي الزراعية.
- ث. استزراع الأراضي (المنشآت المتخصصة في زراعة الأراضي المستصلحة).
- ج. الزراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية واستئجار الأراضي الزراعية اللازمة لهذه الغاية.
- ح. تملك الأراضي الزراعية لغايات استثمارها لزراعة المحاصيل والأشجار المثمرة.
- خ. زراعة الأراضي الزراعية.
- د. زراعة الأشجار المثمرة.
- ذ. إنشاء المزارع.
- ر. استئجار وتأجير الأراضي.
- ز. موقف سيارات بالأجرة.
- س. فرز الأراضي.
- ش. بيع الأراضي الفائضة عن حاجة الشركة.

قامت الهيئة العامة بمناقشة هذا البند وقررت الهيئة العامة غير العادية ما يلي:

قرار (3):

- الموافقة بالإجماع على إضافة غايات جديدة لغايات الشركة الواردة في المادة رقم (4) في عقد التأسيس والمادة رقم (3) من النظام الأساسي، وكما يلي :

- أ. شراء الأراضي السكنية والتجارية والصناعية والزراعية بقصد تطويرها زراعياً وتملك الأراضي بكافة أنواعها وتطويرها وفرزها بقصد البيع بما في ذلك الأراضي الزراعية.
- ب. شراء الأراضي الزراعية بقصد تطويرها زراعياً وتملك الأراضي بكافة أنواعها وتطويرها وفرزها بقصد البيع بما في ذلك الأراضي الزراعية.
- ت. تطوير واستغلال الأراضي الزراعية.
- ث. استزراع الأراضي (المنشآت المتخصصة في زراعة الأراضي المستصلحة).
- ج. الزراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية واستئجار الأراضي الزراعية اللازمة لهذه الغاية.

- ح. تملك الأراضي الزراعية لغايات استثمارها لزراعة المحاصيل والأشجار المثمرة.
خ. زراعة الأراضي الزراعية.
د. زراعة الأشجار المثمرة.
ذ. إنشاء المزارع.
ر. استئجار وتاجير الأراضي.
ز. موقف سيارات بالأجرة.
س. فرز الأراضي.
ش. بيع الأراضي الفائضة عن حاجة الشركة.

البند (4): تفويض مجلس الإدارة بتنفيذ التعديلات والإضافة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة.

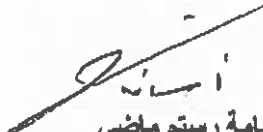
قامت الهيئة العامة بمناقشة هذا البند وقررت الهيئة العامة غير العادية ما يلي:

قرار (4):


الموافقة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بتنفيذ التعديلات والإضافة على عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة.


وحيث أنه قد تمت مناقشة كافة البنود الواردة في جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة غير العادي، فقد أعلن مندوب مراقب عام الشركات اختتام الاجتماع.

قام الرئيس بشكر مندوب مراقب عام الشركات ومندوب مدقق الحسابات وجميع الحضور وأعلن اختتام الاجتماع حوالي الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر.


د. أسامة رستم ماضي
رئيس الجلسة

اكثم الرواشدة
مندوب مراقب عام الشركات


احمد ناصر
كاتب الجلسة


2019/0/0